



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة التاسعة - العدد 22 - أكتوبر 2025م

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

المقاربات الأمريكية والإيرانية للمفاوضات النووية بعد السابع من أكتوبر

د. فريدة حموم

أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة جيجل في الجزائر

مستخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح التفاعلات والدوافع الاستراتيجية، التي حفزت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على الانخراط في المفاوضات النووية، التي جرت بوساطة عُمانية بعد عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في مطلع العام 2025م. إذ تجادل الدراسة بأن تطورات ما بعد السابع من أكتوبر، ومن بينها تراجع النفوذ الجيوسياسي الإيراني في الشرق الأوسط وإضعاف شبكة حلفائها (محور المقاومة) إثر المواجهات العسكرية مع «الكيان الصهيوني»، كانت عاملاً مؤثراً على المفاوضات، كما تجادل الدراسة كذلك بأن هناك علاقة متبادلة بين هذا التراجع في النفوذ الجيوسياسي واندلاع «حرب الاثني عشر يوماً»، التي بدورها فرضت واقعاً جديداً بشأن مسار المفاوضات وتأثيرها على المفاوضات الأمريكية-الإيرانية الجارية أو المستقبلية. بمعنى أن هناك افتراض بأن إضعاف «محور المقاومة» كان له تأثير على المفاوضات، التي جرت قبل حرب الـ 12 يوماً، كما كان له تأثير في اندلاع الحرب، التي أعادت وستعيد في المستقبل تشكيل المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المفاوضات المستقبلية في ظل إدارة ترامب متوقعة، لكنها ستكون مرهونة بالشروط الأمريكية، وإلا فإن إيران ستكون أمام احتمال مواجهة عسكرية جديدة، في ظل ضعف تأثير أوراق قوتها الإقليمية أو النووية.

الكلمات المفتاحية: إيران، الولايات المتحدة، المفاوضات النووية، "محور المقاومة"، حرب الـ 12 يوماً، الشرق الأوسط.

Abstract

This research paper elucidates the interactions and strategic motivations that prompted both the United States and Iran to engage in nuclear negotiations mediated by Oman following the return of US President Donald Trump to the White House in early 2025. The study argues that developments following October 7, including the decline of Iranian geopolitical influence in the Middle East and the weakening of its network of allies (the "Axis of Resistance") due to military confrontations with Israel, were influential factors in the negotiations. It further contends that there is a reciprocal relationship between this decline in geopolitical influence and the outbreak of the 12-day war between Israel and Iran, which impacted the course of the Oman-mediated negotiations and the future of the US-Iran talks. In other words, there is an assumption that the weakening of the "Axis of Resistance" influenced negotiations before the 12-day war, just as it contributed to the war's outbreak, which has redefined and will continue to influence the nuclear talks between Iran and the United States. The study concludes that future negotiations under the Trump administration are anticipated but will be contingent on US conditions; otherwise, Iran faces the prospect of a new military confrontation amid diminished leverage in terms of its regional and nuclear bargaining chips.

Keywords: Nuclear negotiations, "Axis of Resistance," 12-day-war, Middle East, Iran, US.

مقدمة

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاسة دونالد ترامب الأولى من الاتفاق النووي، الموقع مع إيران عام 2015 م، لكنه عاد ليتفاوض معها مرةً أخرى في 2025 م، في مرحلة يشهد فيها الشرق الأوسط حالة من الفوضى واللا يقين، بسبب ما تقوم به إسرائيل من تجاوزات للقانون الدولي وللأعراف الدولية، وفتحها جبهات متعددة من الحروب والهجمات العسكرية تجاه ما يُعرف بـ «محور المقاومة» وأذرع إيران، التي يُفترض أنها خط دفاع تحمي به طهران نفسها من حرب مباشرة مع الغرب، وصولاً إلى الدخول معها في حرب قصيرة دامت اثنتي عشر يوماً.

من المتعارف عليه في المفاوضات أن يكون سقف المطالب مرتفعاً، ومع مرور الوقت وتجدد اللقاءات، تقدّم الأطراف المتفاوضة تنازلات مُتبادلة؛ لئلا يتمكّنوا في الأخير من الوصول إلى نقاط تفاهم مشتركة تكون الأساس لعقد اتفاق مشترك. لكن الملاحظ من خلال المفاوضات الأمريكية-الإيرانية غير المباشرة، هو قيام الطرف الأمريكي بعكس ذلك تماماً، فهو بدأ المفاوضات بأفكار وصفها البعض بأنها لا تختلف عن اتفاق 2015 م، ثم أخذ يرفع من سقف المطالب مهدداً بنسف المفاوضات وبانسحاب الطرف الإيراني.

ما يميّز المفاوضات الأمريكية-الإيرانية عن التي كانت قبل اتفاق 2015 م، أنها ربّما لم ولن تقتصر مستقبلاً على معالجة الملف النووي الإيراني بصورة جذرية فقط، بل ستشمل دور إيران في الشرق الأوسط، خاصة ما تعلق بدعمها لـ «محور المقاومة»، إضافة إلى ملف الصواريخ الباليستية، التي تأكد خطرهما على إسرائيل ودول المنطقة ككلّ، خصوصاً بعد الهجمات، التي شنّتها إيران بالصواريخ على الأراضي المحتلة عام 2024 م وطوال مدّة الحرب، ردّاً على الهجمات، التي طالت أراضيها.

يتجلى للباحثين في الشؤون الدولية، خاصة منهم المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط، أنّ نفوذ إيران في المنطقة لم يعد كما كان قبل السابع من أكتوبر، وبرنامجها النووي لم يعد أداة فاعلة في الضغط بعد الحرب الأخيرة، وبالتالي فإنّ عليها إعادة حساباتها واستراتيجية تعاملها مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك إن أرادت تفادي حرب أخرى في المستقبل، لا يستبعدا الطرفان، وقد تؤدّي ليس لإنهاء برنامجها النووي فقط، وإنّما لانهايار نظامها ووجودها كدولة، وكلاعب ذي وزن إقليمي. لذا؛ فالإشكالية المطروحة هنا هي: هل سيكون الملف النووي الإيراني محل مفاوضات جديدة، أم أنّ الحرب ستكون لها كلمة الفصل بالنظر إلى المفاوضات الإيرانية غير المباشرة مع الإدارة الأمريكية، وتلك التي أسفرت على إبرام اتفاقية عام 2015 م؟

لمعالجة هذه الإشكالية، تفترض احتمالية قيام مفاوضات جديدة، لكنّها ستكون مصحوبة بعقوبات مكثّفة دولية وأمريكية، مع إمكانية لجوء الولايات المتحدة وإسرائيل لحرب قصيرة جديدة كورقة ضغط، خاصة أمام تراجع نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط.

ستعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والمُقارن، فلا يمكننا فهم المفاوضات الإيرانية- الأمريكية بوصف وتحليل الأحداث المحيطة بها فقط، وكيفية تقدّمها، بل لا بُدَّ من ربطها ومقارنتها بالمفاوضات الأولى، التي أسفرت عن اتفاق 2015م، وذلك لفهم هذه المفاوضات من جهة، وفهم الدور الذي تلعبه الأذرع الإيرانية وغيرها من أوراق إيران بما في ذلك برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي، بوصفها أوراق ضُغَط ومساومة في أيِّ مفاوضات بين إيران والغرب من جهةٍ أخرى.

أولاً: بيئة المفاوضات النووية.. مقارنة بين عامي 2015م و2025م

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاسة ترامب الأولى عام 2018م من الاتفاق النووي الموقع مع إيران عام 2015م (خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA)، إلّا أنّه عاد ليتفاوض معها مرّةً أخرى في 2025م، وأرادّه تفاوضاً مباشراً يُجبر إيران على توقيع اتفاق سريع يتمشى مع ما يصفه ترامب بالاتفاق الجيد. سعت إيران من جهتها التصرّف بحذر؛ لتتزع فتيل التهديد، الذي بات يطوّقها، لكنّها لم تكن لتقبل بتفاوض مُذِلّ، مع ذلك وقعت الحرب وانهارت المفاوضات⁽¹⁾.

ويمكن توضيح اختلاف البيئتين الإقليمية والدولية، التي جرت فيها المفاوضات النووية قبل عام 2015م، وخلال المرحلة الحالية على النحو الآتي:

1. طبيعة المفاوضات وأطرافها

جرت المفاوضات النووية الأولى بين إيران ومجموعة «1+5» (الخمسّة الدائمين في مجلس الأمن: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا) في تحرّك دولي تشاركي. في حين جرت مفاوضات 2025م بصورة غير مباشرة، وشملت فقط الولايات المتحدة الأمريكية كطرفٍ مفاوض وبوساطة عُمانية؛ ما يُشير ليس فقط لتراجع الدور الأوروبي أو الروسي في عملية التفاوض مع إيران، وإنّما أيضاً للهيمنة الأمريكية وإقصائها لشركائها السابقين.

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام 2018م، مُعتبرة إياه خطأ وقعت فيه إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، فاستغلت إيران هذا الانسحاب لصالحها، وتنصّلت من كل التزاماتها. فبدأت بتشغيل أنظمة طرد مركزي أكثر تقدّمًا، ورفعت من نسبة تخصيب لليورانيوم (60%) مُقتربةً بذلك من النسبة، التي تمكّنها من صناعة قنبلة نووية (90%). ومع أنّ إدارة الرئيس الأمريكي السابق جون بايدن أعلنت عام 2021م بدء مفاوضات غير مباشرة مع إيران لاستعادة الاتفاق النووي، إلّا أنّ إيران استمرّت في رفع تخصيب اليورانيوم ولم تنجح المفاوضات.

تمتلك إيران في هذه المفاوضات مع إدارة ترامب ورقة تفاوضية ضاغطة، هي كمّيات اليورانيوم، التي تمّ تخصيبها بنسبة 60%، والتي وصلت حسب آخر تقرير للوكالة الدولية

للطاقة الذرية 400 كيلوغرام. بالإضافة إلى أعداد أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، التي لديها مقارنة بما كان لديها قبل اتفاق 2015م، لكنها من جهة أخرى فقدت ورقة تفاوضية ضاغطة كانت لديها في تلك المفاوضات، وهي القوة العسكرية لأذرعها في المنطقة. تميّزت العلاقة بين أمريكا وإيران بغياب الثقة المتبادلة؛ نتيجة لما حدث في المفاوضات والاتفاقية السابقة. صحيح أنه منذ قيام الثورة الإيرانية والثقة بينهما تكاد تكون معدومة، إلا أن ما يميّز هذه المفاوضات، هي مطالبة كل طرف الآخر بتقديم ضمانات، فطالبت أمريكا إيران بتقديم ضمانات تمنع إيران مستقبلاً من تطوير سلاح نووي، في حين طالبتها إيران بتقديم ما يضمن لها عدم انسحاب أمريكي جديد من أي اتفاق يتم التوصل إليه.

2. ضغوط وموقف إسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة دائماً تهديدات إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية كورقة تفاوضية؛ للضغط على الجانب الإيراني لتقديم التنازلات وإبرام الاتفاق، سواءً في المفاوضات في 2015م، أو المفاوضات الأخيرة، لكن المختلف هو أن التهديد تحول لفعل وواقع، وأصبحت الحرب وسيلة للدفع بإيران للتخلي عن برنامجها النووي دون الحاجة لمفاوضات طويلة. رفضت إسرائيل -دائماً- الحل التفاوضي للملف النووي الإيراني؛ لأنها لا تريد احتفاظ إيران ببرنامجها النووي، حتى ولو تأكد الجميع من سلامته، فهي تريد التخلص منه كليةً، بدليل أنها أقدمت على محاربتها في خضمّ مفاوضاتها مع واشنطن؛ كي لا تتمكن إيران من الاحتفاظ ببرنامجها النووي كما فعلت بفضل الاتفاقية الأولى. والسبب الحقيقي لانسحاب ترامب من الاتفاق النووي، يكمن في رفض إسرائيل لتلك الاتفاقية⁽²⁾.

3. تأثير الأذرع الإيرانية

عمدت إيران لتفادي التهديد الأمريكي و«الصهيوني» إلى تبني استراتيجية دفاعات متقدمة، تتمثل في نقل صراعها مع الغرب إلى خارج حدودها، وتجنب المواجهة المباشرة معهما؛ لذا دعمت حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، ومولت وشكّلت الجماعات المسلحة في اليمن والعراق، دون أن ننسى دعمها للنظام السوري السابق.

بدعم وتخطيط من الحرس الثوري الإيراني، أسهمت الجماعات والمليشيات المسلحة الموالية لإيران في لبنان، واليمن، وفلسطين، والعراق، وسوريا، في تعزيز النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. يعكس هذا التمدد الميداني أحد أهم أساليب إيران في إدارة صراعاتها الإقليمية، من خلال دعم حركات مسلحة تابعة لها، دون الدخول في مواجهة مباشرة.

تندرج هذه الاستراتيجية ضمن نظرية «المركب الأمني الإقليمي»، حيث تكون الدول مرتبطة أمنياً بحكم الجغرافيا وتداخل مصادر التهديد، فيصبح أيّ تصعيد في نقطة ما قادراً على إشعال توترات في باقي المناطق⁽³⁾. لكن تغير الأمر بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023م، فقد أعلن «الكيان» الحرب على «حماس»، وشنّ حرباً على حزب الله في لبنان، وكثّف من هجماته على الحوثيين في اليمن، واستغلّ سقوط نظام بشار الأسد،

حليف إيران في سوريا بسبب تراجع الدعم الإيراني ودعم حزب الله والدعم الروسي، ليتوسّع في الجنوب السوري، وبدأ عمليات عسكرية في الضفة الغربية. وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشنّ ضربات عسكرية على الميليشيات الشيعية في العراق وعدم تبني «الكيان» لأيٍّ منها، إلا أنها ضمن الجبهات القتالية السبعة، التي ذكرها الاحتلال، وهو ما أدّى إلى تراجع «محور المقاومة» أو الأذرع الإيرانية، مقارنةً بما كان عليه قبل مفاوضات 2015م. يُعَدُّ الاعتماد على دعم وموالة جماعات مسلّحة لدى دول الجوار، جوهر الاستراتيجية الإيرانية لمدّ نفوذها الإقليمي، وممارسة الضغط غير المباشر على خصومها، إضافة إلى اكتساب أوراق تفاوضية تستخدمها للمساومة في الملفات الكبيرة كبرنامجها النووي وصواريخها الباليستية، وهو ما لم تتمكّن من توظيفه في هذه المفاوضات؛ بسبب الحرب التي شنها «الكيان» على هذه الأذرع منذ 2023م. شكّل سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام 2024م نكسةً كبيرة ومُهينة لإيران، مفكّكاً أكثر من عقد من الاستثمار والنفوذ في سوريا قُدِّرَ ما بين 30 و50 مليار دولار، ما أثار على «الهلال الشيعي»، وانهارت شبكات التهريب الإقليمية، التي كانت تحت سيطرة إيران، وأجبرها على إعادة تقييم وجودها الإقليمي⁽⁴⁾، فقيام نظام سياسي جديد بعد انهيار نظام الأسد، يمثل نقطة مفصلية في إضعاف النفوذ الإيراني في كلٍّ من سوريا ولبنان⁽⁵⁾.

4. دور القوى الإقليمية والدولية في المفاوضات

عملت طهران على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وروسيا، فدخلت في شراكات استراتيجية مع أقوى حلفائها حالياً؛ الروس والصينيين، ليكون لها وزن أكبر في المفاوضات ممّا كانت عليه قبل اتفاقية عام 2015م. تُعَدُّ الصين المشتري الأول للنفط الإيراني، لذا ساندت بكين قيام المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنّ الاستقرار في منطقة الخليج عامل أساسي لاستقرار سوق النفط والاقتصادين الصيني والعالمي، ولا ننسى الدور الصيني في تسهيل التقارب الإيراني-السعودي عام 2023م وعودة العلاقة بين الدولتين. اتّفقت الصين وإيران على تعزيز تعاونهما الأمني وتطبيقه في مختلف المجالات، فتّمّ التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة في 27 مارس 2021م لتطوير التعاون العسكري بين البلدين، في إطار البحوث، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريبات المشتركة، وفي تصنيع السلاح، وتطوير الأدوات والاستراتيجيات العسكرية⁽⁶⁾.

وقّع الرئيسان فلاديمير بوتين ومسعود بزشكيان في 17 يناير 2025م، معاهدة لتوسيع التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، تُوصَفُ بأنها معاهدة للشراكة الاستراتيجية الشاملة. بموجبها تعهّدت روسيا وإيران بتعزيز تعاونهما في مجال الأمن والدفاع؛ لذا سيشارك البلدان في التدريبات المشتركة، ويطوّران تعاونهما العسكري التقني، وينسّقان بشكل وثيق بخصوص القضايا الأمنية على المستويين العالمي والإقليمي، كما اتّفقتا على مواجهة

التهديدات العسكرية، التي تستهدف البلدين، وفي حالة تعرُّض أيٍّ من الطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية للاعتداء، فإنَّ الطرف الآخر لن يقدِّم أيَّ مساعدة للدولة المُهاجِمة. تعهَّدت موسكو وطهران بعدم السماح باستخدام أراضيها لدعم الحركات الانفصالية أو غيرها من الأعمال، التي تهدِّد استقرار وسلامة أراضي الطرف الآخر، مع مواجهة التهديدات المشتركة، كما سيكون لزاماً على أجهزة الاستخبارات والأمن في البلدين تبادل المعلومات⁽⁷⁾. سعت إيران إقليمياً لعقد المصالحة وتحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وأُعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما بوساطة صينية عام 2023م، في فترة حُكم الرئيس الأمريكي السابق بايدن، وذلك إدراكاً من إيران بأنَّ المملكة فاعِلٌ أساسي في منطقة الشرق الأوسط، وقريبة من الإدارة الأمريكية الحالية، خاصَّةً في ظل العلاقة الجيدة مع الرئيس ترامب، ولا ننسى الدور الذي لعبته المملكة في قرار ترامب بشأن رفع العقوبات المفروضة على سوريا وعلى رئيسها الجديد أحمد الشرع، ومن الممكن أن تستفيد إيران من دعم المملكة في رفع العقوبات على إيران وتحسين علاقاتها مع أمريكا والغرب، إذا أعادت إيران بناء علاقاتها بالمنطقة على أساس التعاون.

ثانياً: الأهداف الإيرانية والأمريكية من المفاوضات

تُعَدُّ المفاوضات وسيلة سَلْمِيَّة لفضّ النزاعات وإنهاء الحروب أو لتفاديها، كما أنَّ لكلِّ طرف دوافع وأهداف يسعى لتحقيقها. والسؤال المطروح هنا: ما دوافع ترامب من الدخول في مفاوضات مع إيران بعدما انسحب من الاتفاق الموقع معها عام 2015م، وماهي دوافع إيران من التفاوض بعد أن اشتربت على إدارة بايدن رفع كل العقوبات وتقديم ضمانات بعدم انسحاب أمريكا مرَّةً أخرى مستقبلاً من أيِّ اتفاق قد يُبرم بينها، وهو ما أدَّى لفشل المفاوضات عام 2021م.

1. الأهداف الإيرانية: المُعلَّنة والخفية

أعلنت إيران أنَّ هدفها من العودة إلى المفاوضات، هو العمل على رفع العقوبات عنها، والحصول على ضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة منه مرَّةً أخرى، ودون التنازل عن برنامجها النووي السَلْمِي أو عن برنامجها الصاروخي، مع استعدادها لتقديمها تنازلات تقنية. سيؤدِّي تخفيف العقوبات إلى دخول العملة الصعبة، والتبادل المالي، وتحسُّن التبادل التجاري مع إيران؛ ما سيحسِّن من القيمة الشرائية، ويساعد على تحقيق نمو اقتصادي، ويخفِّض معدل التضخم، الذي وصل إلى معدلات غير مسبوقه. في حين أنَّ فشل المفاوضات أو تعرُّثها بصورة كبيرة يعني استمرار العقوبات الاقتصادية، ورُبَّما تشديدها، خاصَّةً على القطاعات الحيوية، مثل النفط والطاقة والبنوك، وهو ما يعمِّق الأزمة الاقتصادية، ويرفع معدلات البطالة، ويخفِّض القيمة الشرائية؛ ما قد يشكِّل أرضية احتجاجية من قِبل الفئات المحرومة. أمَّا الشراكات المحدودة مع روسيا والصين، فهي غير قادرة وحدها على حل مشكلة

الاقتصاد الإيراني، على الرغم من توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كلٍّ من الصين وروسيا⁽⁸⁾.

يُعدُّ الهدف الحقيقي من دخول إيران المفاوضات، هو تفادي قيام حرب بينها وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، خاصّةً أمام تراجع قوّة أذرعها العسكرية والسياسية في غزة ولبنان والعراق وسوريا واليمن؛ لأنّ دخولها في حرب مفتوحة لن تعطيها التفوّق بوجود الولايات المتحدة كداعمٍ مباشرٍ لحربها ضدّ إسرائيل، فهي تحتاج لكسب الوقت. لقد تعلّمت إيران كيفية مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية، كما تفعل كوريا الشمالية وروسيا، دون أن ننسى الفوائد، التي تعود عليها من تواجدها في تجمّع «بريكس»، وتقاربها -خاصّةً اقتصادياً- من روسيا والصين ودول آسيا، من خلال انضمامها لمنظمة شنغهاي، لكنّها ذلك لم يمنع من تعرّضها للتهديد، فقد واجهت هجومًا عسكريًا، وعليها الآن العمل على كيفية تفادي الدخول في حربٍ أخرى مستقبلاً.

يجب الإشارة إلى أنّ التوقيع على الاتفاق النووي لعام 2015م، جاء بعد مسارٍ تفاوضي طويل جدًّا، بدأ منذ عام 2003م بين إيران والاتحاد الأوروبي بسبب رفض واشنطن فكرة التفاوض مع إيران، قبل أن تنضمّ روسيا والصين لهذا المسار؛ لتصبح المفاوضات مع إيران جماعية بدءًا من 2006 إلى غاية توقيع الاتفاق النووي⁽⁹⁾، ورُبّما دخلت إيران المفاوضات الأخيرة مع الولايات المتحدة على أمل تكرار سيناريو 2015م؛ بهدف كسبها أطول وقتٍ ممكن، يمكنها من إعادة ترتيب أوراقها، وإعادة تأهيل أذرعها.

لم تكن إيران منذ البداية مستعدّة لتقديم تنازلات بخصوص تخصيب اليورانيوم، أو ما يتعلّق ببرنامجه النووي، فهي أرادت إطالة أمد المفاوضات لتجنّب الدخول في الحرب، خاصّةً مع الدعم المحدود والمشروط من قِبَل القيادة العليا في إيران، التي لا تحمل تصوّرًا إيجابيًا عن المفاوضات. كما أنّ التيّار «الأصولي» المنافس، الذي يسيطر على مجلس الشورى (البرلمان)، يرفض التنازل عن برنامج التخصيب، الذي كلف إيران سياسيًا واقتصاديًا، ويرى أنّ أيّ اتفاق يجب ألا يكون أضعف من اتفاق 2015م، بل إنّه يطالب بعدم تعطيل أيّ منشآت نووية على غرار ما حدّث في الاتفاق السابق⁽¹⁰⁾.

حسب محسن ميلاني⁽¹¹⁾، ترى إيران أنّ مواجهة إسرائيل حلقة في سلسلة الصراع مع الولايات المتحدة؛ لذلك يتعامل النظام الإيراني معها باعتبارها تهديدًا مُضاعفًا، فهي كيان معادي بحدّ ذاته، لكنّها أيضًا وكيل أو شريك متقدّم للولايات المتحدة في المنطقة،⁽¹²⁾ لذا اعتقدت إيران أنّ الدخول في مفاوضات مع واشنطن سيُلجِم إسرائيل، التي خرجت تصرفاتها عن السيطرة بعد السابح من أكتوبر، وستمتنع أو تمنعها الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في حربٍ مع إيران، ورُبّما حتى القيام بهجمات عسكرية ضدها، لكن في النهاية وقعت الحرب.

أسهمت الفوضى وضعف الدولة وهشاشتها في كلٍّ من لبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، في تمُدّد النفوذ الإيراني في المنطقة، وبما أنّ الفوضى والهشاشة لا تزال موجودة في هذه

الدول، فهذا يعني أن إيران يمكنها استعادة نفوذها وتقويته بعد نهاية الحرب والاعتداءات «الصهيونية» على أذرعها. ستتّيح لها المفاوضات المجال لربح الوقت، وتفادي الحرب المباشرة مع إسرائيل، حتى حدوث ذلك.

لا يزال حزب الله، الذي يُعتبر الذراع القوية لإيران في المشرق، يحتفظ بترسانة صاروخية ضخمة، ويملك القدرة على فتح جبهة كاملة في حال انهيار الهدنة،⁽¹³⁾ بعد التوصل لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني مع إسرائيل في فبراير 2025م.

كما أن جبهة اليمن لا تزال تشكل رصيذاً في آلة الردع الإيرانية، وعلى الرغم من تأثيرات إقرار السلام في غزة على الرواية الحوثية، وانكشاف دوره الخادم للسياسة الإيرانية، إلا أن مصير الحوثيين ربما أصبح أكثر ارتباطاً للنظام الإيراني، وسيسعى الأخير لإبقاء قدرات الحوثيين فاعلة؛ لتجنيدها في الصراعات والمفاوضات المستقبلية.

2. الأهداف الأمريكية: المعلنة والخفية

كان الهدف الأمريكي المُعلن في البداية، هو تخفيض نسبة تخصيب اليورانيوم، والتأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني، لكن تغيّر الطرح، وأصبح الهدف: تخلي إيران كلياً عن برنامجها النووي، ونقل اليورانيوم المخصّب للخارج. يعود ذلك إلى أن واشنطن لا تثق في إيران، وتشكّ بنواياها النووية، فضلاً عن ضغوط إسرائيل، خصوصاً أن مسألة تخصيب اليورانيوم ليست المشكلة، وإنما في نسبة التخصيب ذاتها، فيكفي نسبة تخصيب ما بين 3% و5% لأغراض الطاقة وتوليد الكهرباء، في حين أن صنع سلاح نووي يستدعي رفع نسبة التخصيب إلى 90%. كان الرئيس ترامب يأمل في تحقيق نصر دبلوماسي في السياسة الخارجية، دون الدخول في صراع عسكري قد يرفع أسعار النفط ويضرّ بالاقتصاد الأمريكي، وهو يحتاج إلى اتفاق يضمن تنازلاً إيرانياً واضحاً ليقنع الجمهوريين و«اللوبي الصهيوني»، بالإضافة إلى «المحافظين الجدد»، الذين يعارضون أي اتفاق شبيه بالاتفاق النووي السابق، الذي تمّ التوصل إليه عام 2015م⁽¹⁴⁾، الذي ركّز فقط على قضية الانتشار النووي، ولم يُعالج بشكل كافٍ برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، ولا أنشطتها المزعومة للاستقرار في المنطقة عبر أذرعها.

يحتاج إذن الرئيس الأمريكي إلى تحقيق فوز تاريخي، من خلال إبرام اتفاقية مع إيران تنهي تهديدها إسرائيل، وتُغلق مسألة السباق النووي في المنطقة، وتجعل منه رجل السلام ومُنهي الحروب، ويكون بذلك قد ضمنَ فوزه بجائزة نوبل للسلام، لكنّه في الأخير سمح لـ«الكيان» بشنّ حرب على إيران، وحتى أنه سمح بدخول الولايات المتحدة لهذه الحرب، على الرغم من أن الطرفين كانا في خصم مفاوضات غير مباشرة.

اتهم الإيرانيون الولايات المتحدة خلال سير المفاوضات بالتناقض في مواقفهم، فأحياناً يتخذون مواقف متناقضة ومتعارضة؛ يقولون شيئاً خارج المفاوضات ثم يطرحون شيئاً مختلفاً داخلها، حتى أن آراء مسؤوليهم مختلفة تماماً⁽¹⁵⁾؛ الأمر الذي يُشير إلى أن أحد الأهداف

الأمريكية من المفاوضات كان إبرام سريع لاتفاقية جديدة وفق الشروط الأمريكية، دون أي اهتمام لما يريده الطرف الآخر. لقد أعلن ترامب منذ البداية أن إيران أمام خيارين: الازدهار أو الهلاك، أي إبرام صفقة معها وفق الشروط، التي يحددها، فتريح إيران، أو ستكون الحرب وهلاكها الأكيد.

إنَّ منح الرئيس ترامب شهرين لإيران للتوصل إلى اتفاق جديد وتهديدها باللجوء إلى الخيار العسكري، يُشير إلى أنَّ الولايات المتحدة دخلت المفاوضات لفترة زمنية محدَّدة، ولم تكن تنوي منح إيران مدَّة أطول للمناورة وربح الوقت كما فعلت سابقاً، وبعدها تلجأ واشنطن إلى القوَّة العسكرية لإرغامها على الخضوع لمطالبها، أو نسف برنامجها النووي بالكامل.

3. جولات مسقط ومفاوضات كاشفة لجوانب النزاع

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية المفاوضات على لسان وزير خارجيتها مارك روبيو، قبولها امتلاك إيران لبرنامج نووي سلمي، قبل أن تتراجع وتطلب بإنهائه كلياً، وأن تشمل المفاوضات أيضاً برنامج إيران للصواريخ الباليستية، في إشارة إلى رفع سقف المطالب، فكان التساؤل هو عن إمكانية تقديم تنازلات والوصول لاتفاق يكون مقبولاً داخلياً وخارجياً، وهو ما ظهر جلياً خلال الجولة الثالثة من المفاوضات. وتعدُّ هذه من أهمَّ الجولات، إذ احتوت جوانب فنيَّة للمرة الأولى، ورسمت بوضوح ما يريده كل طرف من هذه المفاوضات.

لقد قدَّم الأمريكيون عدَّة مطالب، أهمُّها ما يأتي:

أ. أن تُوقف إيران تخصيص اليورانيوم، وتقوم باستيراد ما تحتاجه لبرنامجها النووي من الخارج، مع ضمانات بأن تقوم روسيا بتقديم ما تحتاجه إيران، في حين أنَّ اتفاق عام 2015م قد أعطاهم الحق في تخصيص اليورانيوم والاحتفاظ بأجهزة الطرد المركزي النووية.⁽¹⁶⁾

ب. السماح لمفتِّشين أمريكيين بتفتيش المنشآت الإيرانية المشكوك بأمرها. وقد وافقت إيران على السماح لهم بالمشاركة في فرق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذريَّة، شريطة أن يكون ذلك مقصوراً على المنشآت النووية.

ج. يتأكَّد الأمريكيون من أنَّ إيران لا تقوم بتصنيع صواريخ بعيدة المدى يمكن أن تحمل رؤوساً نووية، عن طريق تفتيش بعض المنشآت العسكرية الإيرانية، لكن رُفِض هذا الطلب من جانب إيران بشكل كامل.

د. إخراج اليورانيوم المخصَّب بنسب تزيد عن الـ 3.67% إلى روسيا، أو تربيقه وتحويله إلى قضبان نووية لا يمكن استخدامها لصناعة الأسلحة. وردَّت إيران بأنَّه في غياب أي ضمانات عملية من قِبَل الجانب الأمريكي، فإنَّها تريد الإبقاء على هذا اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذريَّة، مع شرط السماح لها بشكل مكتوب بإخراجه والاستفادة منه، إذا كثرت الولايات المتحدة بأيَّ تعهُّد لها في الاتفاق أو خرجت منه.

هـ. استثمار الشركات الأمريكية في المشاريع النووية الإيرانية. إيران لا تمنع، وهي مستعدة لإعطاء الشركات الأمريكية عدد من المشاريع، وصرَّح وزير الخارجية الإيرانية رسمياً

بأن إيران تريد إنشاء 19 محطة نووية جديدة، يمكن للولايات المتحدة المشاركة في تأسيس أي من هذه المشاريع.

و. أن يكون الاتفاق غير محدّد بفترة زمنية مثل الاتفاق النووي السابق.

أما المطالب الإيرانية، فكانت على النحو الآتي:

(1) رفع العقوبات الأمريكية بشكل كامل بمجرد التوقيع على اتفاق جديد، بدايةً بتلك التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بعد خروجها من الاتفاق النووي، مع ضمان عدم عودتها بعناوين أخرى.

(2) ضمان تنفيذ الولايات المتحدة كل تعهداتها في أي اتفاق، وأن يكون هناك بنود واضحة لتغريم الولايات المتحدة، والسماح لإيران بوقف تنفيذ تعهداتها، إذا ما لم تقيم الولايات المتحدة بتنفيذ تعهداتها، أو تعلّلت في تنفيذها.

(3) تقديم الولايات المتحدة ضمانات مقبولة من أنها لن تخرج من أي اتفاق يتم، ولا تقوم أي إدارة مقبلة بالخروج من الاتفاق مجدداً.

(4) تعويض إيران عن الأضرار بسبب خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي السابق، والإفراج عن أرصدها المجمدة خارج البلاد، وفتح القنوات المصرفية للتعامل معها.

(5) أن تتولّى الولايات المتحدة مسؤولية وقف تهديدات الأوروبيين بتنفيذ بند «آلية الزناد» في الاتفاق النووي، وإعادة العقوبات الدولية بدلاً عن العقوبات الأمريكية.

(6) وقف الولايات المتحدة كل أعمالها العدائية تجاه إيران؛ العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، مع بدء المفاوضات أو بعد التوصل لأي اتفاق.⁽¹⁷⁾

تعتبر إيران تخصيب اليورانيوم حقاً وطنياً غير قابل للمساومة أو التنازل، تكفله لها معاهدة حظر الانتشار النووي، التي وقعتها، فهو حق مشروع لها دولياً. بينما ترى فيه الإدارة الأمريكية تهديداً استراتيجياً لا بدّ من إيقافه بالكامل، وليس فقط تقليل نسبة التخصيب، وهو ما سُمّي بـ«صفر تخصيب» على الأراضي الإيرانية.

رفعت الولايات المتحدة سقف مطالبها، ولم تعد تطالب بـ«صفر تخصيب»، بل طالبت بوقف البرنامج النووي الإيراني برّمته وتفكيك منشآت إيران النووية، وهو ما اعتبرته إيران خطأ أحمرًا لا يمكن القبول به، مع تأكيدها الدائم على أن برنامجها النووي موجّه للأغراض السلمية فقط. وأكّد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني إبراهيم عزيزي، أن «قانون العمل الاستراتيجي لإلغاء العقوبات وحماية حقوق الشعب الإيراني، الذي أقره البرلمان في ديسمبر 2020م، يلزم الحكومة بضمان هذه الحقوق ومنها تخصيب اليورانيوم».⁽¹⁸⁾

ثالثاً: متغيّر الحرب الإسرائيلية-الأمريكية وأثره على مسار المفاوضات

يرى محسن ميلاني في كتابه «صعود إيران وتنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط»، أن إسرائيل تمثّل الذراع المتقدّمة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فهي تضغط على إيران عسكرياً واستخباراتياً، بينما تتولّى واشنطن العقوبات والاحتواء السياسي

والاقتصادي. فكلّ ضربة «صهيونية» داخل إيران أو ضدّ حلفائها، تُقرأ في طهران كجزء من معركتها الكبرى مع أمريكا⁽¹⁹⁾؛ لذلك أيّ سلوك أو فعل يصدر من إسرائيل ضدّ إيران يُنظر إليه على أنّه حصل مُسبقًا على الموافقة والقبول الأمريكي، بما فيه قرار الحرب.

بدأت الحرب يوم 13 يونيو 2025م، ودامت 12 يومًا؛ لذا تسمى بـ«حرب الاثني عشر يومًا»، فكانت بمثابة التحول من حروب الظل أو حروب بالوكالة، التي كانت تعتمد على إيران في صراعها مع خصومها في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، إلى المواجهة المفتوحة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

استبعد العديد من المراقبين شنّ إسرائيل أو الولايات المتحدة الحرب على إيران خلال المفاوضات، وذلك لأسباب وحسابات رُبما كانت في الأصل عاملاً لعدم قيام الحرب من قبل، وأخرى مرتبطة بالمفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

من بين هذه الأسباب، أنّ الولايات المتحدة قد لا تهدف ولا تريد حرياً تطيح بالنظام الإيراني القائم؛ لأنّ ذلك لا يخدم مصالحها واستقرار منطقة الشرق الأوسط. كما تخشى واشنطن أن تُلحق الحرب الضرر بالاقتصاد العالمي، خاصّةً بأسواق الطاقة؛ نظراً لتحكّم إيران في مضيق هرمز، وهو أحد الممرات المائية الدولية الأساسية للتجارة العالمية، «ففي مضيق هرمز وحده، يمرّ نحو 20 مليون برميل نفط يومياً؛ ما يعادل نحو 30% من تجارة النفط العالمية»⁽²⁰⁾. وأخيراً، كانت هناك حسابات أمريكية تتعلّق بخطر وتهديد أذرع إيران، فعلى الرغم من ضعفها الحالي إلّا أنّها لا تزال تمتلك القُدرة العسكرية، وتشكّل تهديداً لـ«الكيان المحتلّ»، سواءً الحوثيون أو حزب الله، أو حتى حركة حماس الصامدة في غزة. وعلى وجه الأخصّ، كانت هناك مخاوف من اتّجاه الحوثيين للسيطرة على مضيق باب المندب، فعلى الرغم من أنّه في مواجهات عسكرية مع إسرائيل إلّا أنّه لا يزال يملك القُدرة على الإضرار بالملاحة الدولية وبالاقتصاد العالمي. وعلى هذا النحو، يمكن تناول علاقة الحرب الأخيرة بالمفاوضات على النحو الآتي:

1. قطع إسرائيل الطريق على الاتفاق مع إيران

اعتقد العديد من الخبراء والسياسيين، أنّ إسرائيل لن تضرب المنشآت النووية الإيرانية، أو تشنّ هجمات ضدّها، أو حتى تقوم ببعض الاغتيالات، وذلك استناداً إلى تصريحات الرئيس ترامب الراضة للحرب على إيران، وتفضيله للتسوية الدبلوماسية على أمل أن يحقق إنجازاً تفاوضياً، بعد أن عجز عن إيجاد حل تفاوضي للملف الروسي-الأوكراني.

في الحقيقة أنّ إسرائيل لا تريد اتفاقاً أمريكياً مع إيران؛ لأنّ رئيس وزراءها بنيامين نتنياهو سيخسر بذلك إحدى أوراقه السياسية، التي تُبقّيه في السُلطة، وهو التهديد الإيراني بسبب برنامج إيران النووي وصواريخها الباليستية القادرة على الوصول للعمق الإسرائيلي، وتجاوزز القُبّة الحديدية ودفاعاتها الجوية.

اتّبعَت إسرائيل سياسة الضربات الوقائية لضرب القُدرات النووية لخصومه، قبل أن تصل لمرحلة التهديد الفعلي، كما فعلت مع المفاعل النووي العراقي عام 1981م، والموقع السوري

المُشتَبَه به عام 2007م⁽²¹⁾. واتبعت مع إيران سياسة اغتيال علمائها النوويين وقادتها العسكريين داخل إيران وخارجها، كما أقدمت على شنّ ضربات عسكرية على مفاعلاتها النووية، حين وردت تقارير عن قرب امتلاك إيران القدرة على إنتاج رؤوس نووية، ليتأكد من عدم قدرتها على مواصلة العمل على برنامجها النووي وتأخير تقدّمها لعدّة سنوات.

لن يقبل الاحتلال باستمرار المفاوضات لفترة طويلة، كي لا تسترجع إيران نفوذها في المنطقة؛ لأنّ بقاء الحرس الثوري وفيلق القدس التابع له يعني أنّ محور المقاومة على الرغم من حالة الوهن والضعف التي يعيشها حالياً، يمكن إنعاشه وتقويته بعد نهاية الحرب. فـ«فيلق القدس» هو الذراع الخارجية للحرس الثوري، وهو من ينسّق ويعمل مع الأذرع الخارجية، وكما يقوم بتدريب عناصرها ويسلّحهم، ويقدم لهم الدعم العسكري والاستخباراتي.

2. الاستهداف الأمريكي للمنشآت النووية

تركّ ترامب لإيران ستين يوماً فقط للتوصل لاتفاق بشأن برنامجها النووي، إلا أنّ ما جرى خلال تلك المفاوضات، هو تكرار لنهج إيران في المماطلة والتعنّت في الشروط؛ ما أفقد إدارة ترامب الثقة في جدّيتها في التوصل لاتفاق، وأسهم في منح واشنطن الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ الهجمات العسكرية ضدّ إيران⁽²²⁾.

اعتبرت إيران من جهتها، أنّ دخول الولايات المتحدة الحرب مع إسرائيل نفاق تفاوضي، وأنّهمتها باستغلال المفاوضات لممارسة الخداع والتضليل؛ لتمكين الاحتلال من توجيه ضرباته بشكل مفاجئ، وفي وقتٍ غير متوقّع لتحقيق أكبر نتيجة ممكنة. وهو ما حدث فعلاً؛ لأنّ إيران كانت تستعدّ لحرب مفتوحة مع إسرائيل، وفي نفس الوقت تستعدّ للجولة السادسة من مفاوضاتها مع إدارة ترامب، ولم يكن متوقّعا ذلك قبل الإقرار بفشل المفاوضات؛ ما يُشير لفقدان الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية كطرفٍ مفاوضٍ مستقبلاً.

قامت الولايات المتحدة بقصف منشآت إيران النووية في كلّ من فوردو ونطنز وأصفهان، في 22 يونيو 2025م، باستخدام قنابلها الخارقة للتحصينات، وهي الوحيدة المالكة لهذا النوع من القنابل، والتساؤل هو: لماذا دخلت واشنطن الحرب وهي لا تزال في مفاوضات جارية مع إيران؟ يمكن ذكر مجموعة من الأسباب وراء ذلك:

أ. إنهاء الحرب وعدم إطالتها؛ لأنها مكلفة جداً لإسرائيل، خاصّةً أنّه لديها جبهات أخرى مفتوحة: غزة، الضفة الغربية، ولبنان، والعراق، وسوريا، واليمن.

ب. لا تملك إسرائيل القدرات العسكرية ونوعية السلاح، التي تمكّنها من الوصول إلى المفاعلات النووية الإيرانية في فوردو ونطنز؛ نظراً للعمق الذي تتواجد فيها والتحصينات المحيطة بها.

ج. يُشير غياب التصعيد عبر وكلاء إيران وأذرعها، إلى تقييد في هامش المناورة، وهو مؤشر لتراجع النفوذ الإيراني، أو على الأقل تراجع النكتيكي المؤقت، كما يُضعف قدرة إيران على استخدام الحرب غير المتماثلة كورقة ضغط فعّالة⁽²³⁾، فخلال الحرب لم تتحرّك ميليشيات

الحشد الشعبي لتستهدف الوجود الأمريكي في العراق، ولم تهاجم إسرائيل ولو بضربات بسيطة، مثلما قامت به بداية الحرب على غزة كإسناد لـ «محور المقاومة».

الحقيقة أنَّ التساؤل هو عمَّن استعان ووظَّف الآخر، فهل استعانت الولايات المتحدة بالاحتلال الاسرائيلي للضغط على إيران لتقديم تنازلات وفق ما يريده الرئيس ترامب، أم أنَّ الاحتلال هو من استعان بالأمريكان لإلهاء الإيرانيين بلعبة التفاوض لضرب منشآتها النووية بصورة مفاجئة ومباغتة. لقد صرَّح ترامب خلال المفاوضات أنَّ شنَّ إسرائيل لهجوم عسكري على إيران من الممكن جدًّا حدوثه، كما لا يرى المراقبون أنَّ إسرائيل لا تجرؤ على التحرك دون الموافقة الأمريكية.

على ما يبدو، استفادت كلُّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من تحركات الآخر، لدرجة ترجَّح القول بأنَّهما تعاونوا ونسَّقا معًا لهذه الحرب. لقد أراد «الكيان الصهيوني» دائمًا الحرب ضدَّ إيران، لكنَّه لا يمكنه ذلك دون موافقة أمريكية؛ لحاجته لدعم عسكري أمريكي مباشر لإنهاء برنامجها النووي أو على الأقلَّ تعطيله. كما هدَّدت الولايات المتحدة إيران مرارًا وتكرارًا، بأنَّ الحرب ستكون خيارًا ممكنًا إذا فشلت المفاوضات أو لم تقبل بشروط ترامب؛ ما يعني أنَّ الإدارة الأمريكية وظَّفت التهديد بالحرب كورقة ضغط تفاوضية، وبعد مهلة الشهرين وعنصر المفاجأة، الذي وفَّرتة للاحتلال، أظهرت لإيران أنَّ الحرب ممكنة؛ لإجبارها على تقديم تنازلات أكبر في مفاوضات مستقبلية مُحتملة.

رابعاً: المفاوضات بين خيارَي الحرب والدبلوماسية

أشارت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية، إلى أنَّ أجهزة الطرد المركزي قد تكون لا تزال سليمة تحت أنقاض المواقع الثلاثة المذكورة، كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنَّها لا تستطيع تحديد موقع 410 كيلوغرامات من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 60%، يُرجَّح أنَّه نُقلت قبل الحرب، وهو ما يكفي لبناء عشرة رؤوس نووية؛ الأمر الذي يعني أنَّ الخطر النووي الإيراني لا يزال قائماً⁽²⁴⁾.

هكذا يمكن القول إنَّ حرب إسرائيل والولايات المتحدة لم تقضِ نهائياً على البرنامج النووي الإيراني، كما صرَّح بذلك الرئيس ترامب، بل أخرت فقط التقدُّم، الذي حقَّقه إيران في السنوات الماضية. يبقى إذن الملف النووي الإيراني كموضوع خلاف بين إيران والغرب، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بحاجة للحل، فيبقى التساؤل هو: على ما سيكون العمل عليه مستقبلاً لحل مسألة الملف النووي الإيراني، فهل سيكون بالعودة إلى المفاوضات، أم بتكرار حل الحرب؟

1. خيار العودة للمفاوضات

تبدو إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارين، بعد الحديث عن بقاء التهديد النووي الإيراني، فإمَّا الحرب وإمَّا العودة للمفاوضات من جديد، وقد يكون المسار

الأنسب هو المفاوضات؛ لأنَّ جولة جديدة من القتال ستفرض تكاليف باهظة على جميع الأطراف المنخرطة، خاصَّةً في ظل غياب أيِّ ضمانات لحسم عسكري⁽²⁵⁾.

كانت الحرب مُكلِّفة للجميع، فمن جهة إيران فقد تعرَّضت منشآتها النووية لأضرار جسيمة عطَّلتها عن العمل، كما فقدت العديد من علمائها النوويين وقادتها العسكريين، وكذلك تضرَّرت قُدراتها الصاروخية. وبالنسبة لإسرائيل، فقد طالت الصواريخ الإيرانية العمق الإسرائيلي والمواقع الاستراتيجية، وتعطلت الحياة العامَّة وبات السُكَّان في الملاجئ؛ فانهارت أسطورة الردع وصلابة أمنها القومي. أمَّا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد خسرت نتيجة نشرها منظومة «ثاد» الدفاعية في إسرائيل، «رُبع مخزونها من الصواريخ في التصدي للصواريخ الإيرانية، وفق تقرير نشرته شبكة "سي إن إن" في 28 مايو 2025م»⁽²⁶⁾.

من جهة ثانية، لا تريد إيران حرباً وجودية تهدد بقاء نظامها، ففي «حرب الانتي عشريوماً» بعثت مراراً بإشارات تفيد تفضيلها العودة للمفاوضات، بل الرغبة في خفض التصعيد، من خلال إعطائها إنذاراً مُسبقاً بهجومها الانتقامي على قاعدة «العديد» الأمريكية في قطر، وهو ما أشار إليه الرئيس ترامب⁽²⁷⁾، أي أنَّها في الواقع لا تريد الدخول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لإيران الاعتماد على حليفها الروسي أو الصيني في حربٍ مستقبلية مع «الكيان الصهيوني» أو الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من الاتفاقيتين الاستراتيجيتين الموقَّعتين مع كلٍّ من الصين وروسيا، إلَّا أنَّهما لم تتَّخذا أيِّ إجراء فعلي لدعم طهران عسكرياً ضدَّ تلك الهجمات. اكتفت روسيا بمجرد إدانة تلك الهجمات؛ ما فرض على إيران واقعاً جديداً جعلها تنتقل من موقع النَّدية إلى موقع دفاعي، والعودة إلى طاولة المفاوضات من موقع ضعيف بعد تآكل أدوات الردع⁽²⁸⁾.

علاوةً على أنَّ هناك مسألة الثقة بين إيران وروسيا، فقد سبقَ لروسيا أن شاركت في فرض العقوبات على إيران، وتلكَّات في إنجاز صفقات أسلحة، واتَّهمت من قِبَل مسؤولين إيرانيين، في مقدِّمتهم وزير الخارجية الأسبق محمد جواد ظريف، بعرقلتها لفرصة حقيقية لإحياء الاتفاق النووي. ويتهَّم بهروز إثباتي؛ أحد قادة الحرس الثوري البارزين، روسيا بأنَّها أسهمت في إسقاط بَشَّار الأسد، كما تعاونت مع إسرائيل في الاغتيالات، التي استهدفت ضباطاً من الحرس الثوري في سوريا، وأنَّها كانت تتعمَّد تعطيل منظومة الدفاع بالتزامن مع الهجمات «الصهيونية»، وكل ما كانت تقوم به روسيا في الفترة، التي أعقبت عملية «طوفان الأقصى»، كان يُصَبِّ في مصلحة «الاحتلال الإسرائيلي»⁽²⁹⁾.

لن يكون إذن خيار التفاوض مع الولايات المتحدة مُستبعداً، بالنظر إلى استراتيجية إيران، التي اعتمدتها منذ عقود في شراء الوقت للعبور من المراحل الصعبة، أو التي تشكَّل تحدياً لوجود النظام، عبر إظهار قدرٍ من المرونة المؤقتة⁽³⁰⁾، وما يظهر أحياناً في الأدبيات الإيرانية باسم «المرونة البطولية».

2. خيار ثلاثية المفاوضات والعقوبات والحرب

تفضّل إيران الخيار التفاوضي بدلاً من الحرب لحل مسألة ملفها النووي مع الغرب، خاصّةً مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنّ ذلك سيمنحها الوقت للتعافي، كما سيسمح لأذرعها بالعودة إلى الساحة الإقليمية، واستعمالها ورقة ضغط تفاوضية، مثلما فعلت في المفاوضات السابقة. لكن يبدو الولايات المتحدة لن تسمح بذلك؛ لذا طلبت من الأوروبيين تسريع عودة إيران إلى طاولة المفاوضات، والضغط عليها عبر تفعيل «آلية الزناد» وعودة العقوبات الدولية؛ فقامت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بإخطار مجلس الأمن بما أسمته انتهاكات إيران وعدم التزامها بالاتفاق النووي لعام 2015م، والذي كان يهدف أساساً لمنعها من تطوير وإنتاج قنابل نووية.

بالفعل، صوّت مجلس الأمن الدولي في 26 سبتمبر 2025م على إعادة فرض العقوبات المُسلّطة على إيران بسبب برنامجها النووي، بعدما رفض المُقترح الروسي-الصيني الهادف إلى تأجيل فرضها وتمديد العمل باتفاق عام 2015م ستة أشهر إضافية، أي لغاية شهر أبريل من عام 2026م، وهو ما يدخل أيضاً في السياسة الإيرانية لكسب الوقت.

تسعى دائماً إيران إلى تفادي حرب مفتوحة مع الولايات المتحدة، لكنّها تحاول استخدام أدوات غير مباشرة لردعها أو للضغط عليها؛ لذا ستعمل مستقبلاً على إعادة بناء قوّتها ونفوذها في المنطقة، عن طريق إعادة تأهيل أذرعها، استعداداً لحرب أخرى تبقى مُحتملة مع إسرائيل، ورُبّما أيضاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما ستعمل إيران على توسيع شراكاتها مع الصين وروسيا، وتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية، خاصّةً مع المملكة العربية السعودية، لعدم تشكيل عدّة جبهات ضدها.

فعلى الرغم من تراجع الدور، لكن لم تتخلّ إيران عن وكلائها في المنطقة، فقوّات الحشد الشعبي في العراق -مدعومةً بالأحزاب المتحالفة معها في البرلمان- تقدّمت بمشروع قانون يهدف إلى تعزيز الطابع المؤسسي لوجودها العسكري والسياسي، وبذلك تضمن إيران بقاء الميليشيات المسلّحة واستمرارية دعمها للمصالح الإيرانية، ليس فقط في العراق بل في المنطقة كلها.

من جانبها، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن معارضتها لقانون الحشد الشعبي؛ كونه يعرّز مباشرةً نفوذ إيران في العراق، ومن المَفترض أن هنالك دعم إيراني ضمني ومستمرّ لدمج الجماعات المحسوبة عليها في المنظومة الأمنية الرسمية وتوظيفها سياسياً، وفي إطار إعادة ترتيب الأوراق الخاصّة بالوكلاء الإقليميين في المرحلة الحالية⁽³¹⁾. كذلك حاول الغرب ثني إيران عن الاستمرار في برنامجها النووي، واتباع سياسة التعتيم الراهنة كورقة ضغط، وذلك عن طريق سياسة العقوبات الاقتصادية، والمفاوضات، والضربات العسكرية، وأخيراً الحرب.

وعلى ما يبدو أنّ أنسب الوسائل للولايات المتحدة هي المفاوضات؛ لأنّ الحرب لم تقض على برنامج إيران النووي وإن أُخرت تقدّمه لفترة، لكن الرهان الأمريكي-الأوروبي الآن على المفاوضات مع الضغط عليها بإعادة فرض العقوبات وإضافة مجموعة أخرى منها جديدة للقائمة، بمعنى العودة إلى استراتيجية فرض وتكثيف الضغوط على إيران؛ لإرغامها بالجلوس لطاولة المفاوضات،

وتقديم التنازلات وفق التصور الأمريكي والغربي، لكن هذه المرة وإيران تشهد تراجعاً لنفوذها في الشرق الأوسط.

من جانبها، تجد إيران نفسها في موقف حرج، يُشير إلى ذلك تأكيد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان بعد التصويت في مجلس الأمن على إعادة فرض العقوبات، أن الولايات المتحدة طالبت بلاده بضرورة تسليم مخزون اليورانيوم المخصَّب خلال ثلاثة أشهر، وهو ما اعتبره شرطاً غير مقبول. كما أوضح أن سبب عدم التوصل إلى أي تفاهم بشأن تفعيل «آلية الزناد»، كان بسبب مطالب الولايات المتحدة غير المقبولة، وهو ما يُشير إلى احتمالية قيام ترامب وإسرائيل بالحرب مجدداً على إيران، بعد انتهاء المهلة وعدم تنفيذ الشرط الأمريكي، كما حدث بعد مهلة الستين يوماً، التي سبقت الحرب.

ومع أن الإدارة الأمريكية وحكومة إسرائيل تُصرّان على أن الهجمات الأمريكية، التي تلت الهجمات «الصهيونية» على المواقع النووية الثلاثة الإيرانية، دمّرت كلياً البرنامج النووي الإيراني، غير أن تقارير إعلامية واستخباراتية وآراء العديد من الخبراء تُشير إلى حدوث تضرر شديد، وإلى تعطيل البرنامج النووي لبضعة أشهر فقط أو لعدة سنوات،⁽³²⁾ فالحرب لم تنتهِ الملف النووي الإيراني.

لا تزال إيران تحتفظ بمخزون كبير من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 60% و20% و3-5%، مع أجهزة الطرد المركزي، التي صنّعت ولم تُركَّب بعد في نطنز أو فوردو، وآلاف أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، التي كانت موجودة أو نُقلت إلى مجمع «كوه كلنج غزاله»، وهو موقع مُحصَّن جديد تحت الأرض؛ ما يعطيها إمكانية استئناف نشاطها النووي، وحتى إمكانية إنتاج يورانيوم عالي التخصيب، كالمُستخدم في صنع الأسلحة في المستقبل، سواء عبر التطوير الذاتي، أو من خلال التعاون مع دول أخرى كروسيا والصين. وهو ما يعني أن مماثلة إيران والرهان على كسب الوقت، قد يضع خيار الحرب مجدداً على الطاولة⁽³³⁾.

خاتمة

أضعفت الحرب، التي شنتها الولايات المتحدة مع إسرائيل على إيران، أوراقها التفاوضية، وفرضت عليها مزيد من الضغوط والتحديات، بما في ذلك خروج أدُرعها الإقليمية مؤقتاً من معادلة الصراع، وكذلك تعطيل البرنامج النووي، الذي كانت تستخدمه طهران كورقة ردع. ومع ذلك، أظهرت الضربات العسكرية محدودية الحل العسكري للقضاء نهائياً على برنامجها النووي والبالستي، ناهيك عن تكلفتها المرتفعة، وهو ما يجعل الكفة تميل إلى اعتبار المفاوضات الحل الأنسب للتوصل إلى اتفاق نووي جديد من الجانبين. لكن يمكن لسياسة المماثلة وكسب الوقت والتعقيم النووي، التي تتبّعها إيران، أن تدفع بإسرائيل والولايات المتحدة لتكرار الضربات العسكرية؛ لإرغامها على الإسراع في إبرام اتفاق جديد وفق الرغبة الترامبية، وما حرب «ال12 يوماً» إلا تأكيد لسياسة ترامب، التي يرى من خلالها أن المفاوضات مع إيران ممكنة، لكن لا بد أن تكون وفق الشروط الأمريكية، وحسب المدة، التي تحددها، ولا ستكون الحرب مرةً أخرى.

المراجع والمصادر

- (1) فاطمة الصمادي، «مفاوضات طهران وواشنطن ماذا وراء الخلاف على كونها "مباشرة" أو "غير مباشرة"»، مركز الجزيرة للدراسات، (10 أبريل 2025م). تاريخ الاطلاع: 02 يوليو 2025م. <https://tinyurl.com/26wqdwcu>
- (2) محمود حمد محمود عبد ربه، «العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال الفترة (2016 - 2025م) وتأثيرها على استقرار الشرق الأوسط»، المركز الديمقراطي العربي، (30 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 13 أغسطس 2025م. <https://tinyurl.com/2bzfledr>
- (3) محمد إبراهيم حسن فرج، «أثر الحرب الإسرائيلية-الإيرانية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، (21 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 24 أغسطس 2025م. <https://tinyurl.com/24998yuq>
- (4) أمجد إسماعيل الأغا، «تحوّلات الشرق الأوسط: صراع النفوذ والبرنامج النووي الإيراني»، العرب، (18 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 أغسطس 2025م. <https://2u.pw/9cmLEo>
- (5) محجوب الزويدي، «سياسة إيران الخارجية في عهد مسعود بزشكيان: التوجّهات والتحديات»، موجز قضية، (13 مارس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2025م، من الاطلاع: <https://2u.pw/aUjHP>
- (6) لارا راجا الذبيح، «الأبعاد العسكرية للثاناقية الصينية الإيرانية»، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (19 يناير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 11 أغسطس 2025م. <https://tinyurl.com/2docfnfh>
- (7) فاطمة الصمادي، «إيران وروسيا: تعاون اقتصادي وعسكري دون معاهدة دفاع ثنائية»، مركز الجزيرة للدراسات، (19 يناير 2025م)، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2025م. <https://tinyurl.com/29rhfsda>
- (8) فاطمة الصمادي، «المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيص هو العقدة و"المرونة التكتيكية" تحول دون انهيار المحادثات»، مركز الجزيرة للدراسات، (29 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2025م. <https://tinyurl.com/29qjrjnk>
- (9) محمود حمد محمود عبد ربه، مرجع سابق.
- (10) فاطمة الصمادي، «المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيص هو العقدة و"المرونة التكتيكية"»، مرجع سابق.
- (11) محسن ميلاني، «هو أحد أبرز الخبراء الأميركيين من أصول إيرانية في شؤون الشرق الأوسط، ويشغل منصب المدير التنفيذي لمركز الاستراتيجية والدبلوماسية في جامعة جنوب فلوريدا».
- (12) حسين جلعاد، «"صعود إيران" لمحسن ميلاني.. أمة منبوذة تنافس واشنطن على قيادة العالم»، (11 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2025م. <https://2u.pw/2I1ieh>
- (13) محمد إبراهيم حسن فرج، مرجع سابق.
- (14) فاطمة الصمادي، «المفاوضات الإيرانية الأمريكية: التخصيص هو العقدة و"المرونة التكتيكية"»، مرجع سابق.
- (15) المرجع السابق.
- (16) محمود حمد محمود عبد ربه، مرجع سابق.
- (17) عماد أبشناس، «مفاوضات أمريكا وإيران: ماذا قيل في الغرف المغلقة؟»، الجزيرة نت، (4 مايو 2025م) تاريخ الاطلاع: 18 يوليو 2025م. <https://tinyurl.com/27lef5ur>
- (18) رسول آل حائي، «انعكاسات "صفر تخصيب" على المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن»، الجزيرة نت، (20 مايو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2025م. <https://tinyurl.com/29qlkp6c>
- (19) حسين جلعاد، مرجع سابق.
- (20) محمد إبراهيم حسن فرج، مرجع سابق.
- (21) نفس المرجع
- (22) شريف هريدي، «فرص وقيود: مستقبلا لتفاوض النووي بين إيران والغرب بعد حرب الـ12 يوماً»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (07 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 24 أغسطس 2025م. <https://tinyurl.com/28rhcg25>
- (23) قسم الدراسات الاستراتيجية، «الدروس المستفادة من الحرب الإسرائيلية-الإيرانية»، تريندز للبحوث والاستشارات، (28 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2025م. <https://tinyurl.com/2cp52g2p>
- (24) باتريك كورات، «ترايب وإيران والمخاطر الكبيرة التي تهدد أمن الطاقة العالمي»، ميدل إيست نيوز، (15 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2025م. <https://2u.pw/A1g5U>
- (25) المرجع السابق.
- (26) شريف هريدي، مرجع سابق.
- (27) باتريك كورات، مرجع سابق.
- (28) قسم الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
- (29) فاطمة الصمادي، «إيران وروسيا: تعاون اقتصادي وعسكري دون معاهدة دفاع ثنائية»، مرجع سابق.
- (30) محجوب الزويدي، مرجع سابق.
- (31) حنان زهران، «جدل مستمر: قانون الحشد الشعبي العراقي»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19 أغسطس 2025م، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2025م. <https://tinyurl.com/27fp4yq9>
- (32) قسم الدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.
- (33) المرجع السابق.